المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، 16-18 نوفمبر 2005، تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

فخامة الرئيس،

يروقني ، بادئ ذي بدء ، أن أعرب عن خالص شكري و امتناني، لأخي فخامة الرئيس زين العابدين بن علي ، ومن خلاله إلى تونس حكومة و شعبا ، على ما حبونا به من كرم وفادة و دلائل التكريم و الحفاوة منذ حلولنا بأرض تونس الشقيقة. و أنا متيقن من أن أعمال المؤتمر ستكلل بالنجاح التام بفضل قيادته الحكيمة .

هذا ، و أخص بالتهنئة كذلك السيد يوشيو أوتسومي Yushio Utsumi ، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، الذي وفق أيما توفيق في الإعداد و التنسيق لانعقاد جلسات هذه القمة.

فخامة الرئيس،

إن السعي الدائم لإسعاد بني الإنسان ، في سياق تميزه عولمة متسارعة ، يضفي على المداولات الذي دعينا إليها اليوم ، بالغ الأهمية و أقصاها ، من حيث أن الحضارات و الشعوب و الأمم التي ساهمت في حبك طيف الثقافة البشرية يستوقفها إقتحام مجتمع المعلومات لحياتها اليومية.

إن البشرية ، في بحثها الدائم عن التضامن و العدالة و الانصاف ، و في مواجهتها لنوائب الدهر قد فتحت لنفسها سبيلا محفوفا بالآمال يتعين علينا تعهده بالعناية و توليه بالتوسيع، ما دمنا على مشارف عهد تكنولوجيات الاعلام و الثقافة الهائلة هذا.

فالبشرية تشهد بالفعل ثورة صناعية ثالثة. الثورة ، كما نعلم ذلك جميعا، وراء تغيرات ثقافية و اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة ، من حيث أنها تمس ، بالتزامن، كافة دوائر النشاط البشري و في كل أصقاع العالم.

انطلاقا من هذا ، نزل علينا مجتمع المعلومات بصفته الظاهرة الأشد تمييزا لعصرنا ، إلى حد يستحيل على أي بلد من البلدان أن يتملص منها ، اللهم إلا إذا حكم على نفسه بالقبوع في غياهب التهميش المؤدي إلى التقهقر الاقتصادي و الاجتماعي.

من ثمة ، لا يمكن لقوة التزامنا الجماعي لصالح نجاح جلساتنا هذه أن تجد لها مدلولا إلا في بروز مجتمع معرفة يشمل الجميع ، و يجعل من التقاسم والتضامن العامل الأساسي لمكافحة التخلف الاقتصادي وللوقاية من الكوارث الطبيعية و كذا لترقية قاطبة حقوق الانسان عبر العالم و التقريب بين الشعوب.

فخامة الرئيس،

لقد اعترفنا ، بجنيف Genève ، بضرورة إيجاد محيط موات ، قائم على سياسات محددة بدقة بحيث تؤمن الالتحاق ، جماعيا و بإنصاف و يسر ، بمجتمع المعرفة و تتوخى ترقية نظرة موحدة إلى مجتمع المعلومات لوضعه في خدمة ازدهار الجنس البشري قاطبة.

و هنا ، بتونس ، يتعين الأن المضي قدما بتوافقنا هذا و تعزيزه ، من حيث أنه من الثابت فعلا أن مجتمع المعلومات السائد حاليا يزيد ، على الصعيدين الداخلي و الدولي على حد سواء ، من تفاقم الشروخ الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية القائمة و مظاهرها.

إن البلدان النامية ، لكونها أول من عانى من الصرامة الشديدة للسياسات الموجهة نحو السوق التي ميزت على الدوام إدارة الأنترنت ، و لكونها دفعت ، في السياق

ذاته ، الثمن الباهظ الذي يكلفه بناء أو اقتناء المنشآت القاعدية لنقل المعلومات ، قد أصبحت ، قسرا ، الشاهد على وضع يذكر ، على جدته ، بالوضع السائد ، و يا للأسف ، في مجال العلاقات الاقتصادية و المالية و الدولية ، الوضع الذي ما فتئت تندد به منذ حصولها على الاستقلال .

من ثمة ، ينبغي ، في المقام الأول ، بلورة نظرة جديدة تنطلق من العلاقة السببية الموجودة بين التخلف و ما يتبعه من ضعف على المستوى الهيكلي و التنظيمي والمؤسساتي ، و بين نتيجته المباشرة المتمثلة في الفجوة الرقمية . و ينبغي ، بعد ذلك ، تحديد المحاور الاستراتيجية الكفيلة بالمساعدة على إقامة مجتمع المعلومات الذي تعم منافعه الجميع بالتساوي . و الأمر هذا يكتسي طابعا استعجاليا و يشكل ، في الآن نفسه ، مقتضى فكريا ، مع كل ما يتصل به من ضرورات .

لهذه الأسباب جميعها ، ندعو إلى إقامة تعاون دولي مبني على التضامن ، كي نتمكن من أن نواجه على نحو أفضل تحديات العولمة و العالم الرقمي مواجهة أفضل .

فخامة الرئيس ،

لقد بات الاستعمال المعمم لهذه التكنولوجيات أمرا

ملحا أكثر من أي وقت مضى في إفريقيا ، القارة التي حدد قادتها كهدف أساسي لهم تعزيز مسار الدقرطة وتحسين تصريف الحكم السياسي و الاقتصادي وتشجيع المبادلات داخل كل منطقة من مناطقها .

و رغم الطابع الاستعجالي هذا ، تبقى إفريقيا تواجه إلزامية تطوير قدراتها المادية و البشرية التي تمكنها من اغتنام الفرص الهائلة التي تتيحها تكنولوجيات الاعلام و الاتصال .

إننا نتجشم جهودا مضنية لتدارك هذا التأخر . و تلك هي ، على المستوى الجهوي ، حال المبادرات التي اتخذتها اللجنة الإلكترونية من أجل إفريقيا (إفريقيا الإلكترونية) في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) و التي تسعى إلى تنسيق إدارة الانترنت على المستوى القاري و إلى التكوين الإلكتروني برسم مشروع المدرسة الالكترونية ، الذي سيتيح ، بوجه أخص ، ربط عدد من المدارس في إفريقيا بشبكة الانترنت، بواسطة الأقمار الصناعية .

و برسم التعاون الثنائي ، يجدر ذكر مشروع الربط بالألياف البصرية بين الجزائر العاصمة و أبوجا Abuja ، الذي سيغذي البلدان المتاخمة للدولتين الطرفين و كذا تلك التي سيعبرها . إن مثل هذا المشروع سيضطلع ، ولا ريب ،

بدور كبير في التنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستوى الجهوي .

و الربط هذا سيتم تمديده نحو جنوب إفريقيا ، فيشكل عمودا فقريا حقيقيا من شمال إفريقيا إلى جنوبها ، و نحو الشمال ، باتجاه حوض المتوسط وأوروبا ، بفضل الربط ، عبر البحر ، بين الجزائر العاصمة و القارة الأوروبية ، مرورا بپالما دي مايوركا Palma de Majorque .

فخامة الرئيس ،

إن الفترة ما بين دورتي القمة أتاحت إعمال الفكر حول مسائل هامة من إدارة الأنترنت و آليات التمويل و تقليص الفجوة الرقمية و آلية تطبيق خطة عمل جنيف Geneve .

و الجزائر ، فيما يخصها ، قد قدمت إسهاما في التفكير حول إدارة الأنترنت باقتراح تنظيم شفاف وديمقراطي يشمل الجميع . و لما كانت المجموعة الدولية في مجملها رهينة للأنترنت ، فإنه من الضرورة بمكان أن يضطلع كل طرف بالدور الذي يؤول له ضمن تنظيم جديد قد يتم وضعه بمقتضى ميثاق دولي ندعو إلى اعتماده ، ميثاق يحظى بقبول كل الأطراف الفاعلة المعنية .

و فيما يخص آليات التنفيذ ، فإن المنضوين ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) و منهم الجزائر ، فضلا عن بلدان و هيئات مانحة أخرى ، قد استجابوا لنداء المجموعة الدولية بتقديم مساهمة مالية لـ « صندوق التضامن الرقمي ». و أملي هو ، بداهة، انضمام البلدان المتقدمة لهذا العمل التعاضدي الهام.

إن إلزامية تقليص الفجوة الرقمية يجب أن تكون كذلك في صلب انشغالاتنا ، من حيث أنها تفرض ، في جوانبها الأشد خطورة المتصلة على وجه أخص بهجرة الأدمغة وتعذر الوصول إلى المعارف في مجال المحتويات و البرمجيات ، القيام بأعمال مشتركة حاسمة من شأنها أن تقدم الحلول الموائمة لمشاكل عويصة.

إن بناء مجتمع معلومات متوفر على مقومات البقاء يفرض كذلك الاحترام الصارم لحرية الرأي و حرية التعبير و التوازن بين الجنسين كجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان، فضلا عن حماية و صون التراث الثقافي و اللغوي للشعوب بشكل ثابت.

إن تنسيق و متابعة ما قررنا القيام به من أعمال يكتسيان أهمية قصوى بالنسبة لإحلال مجتمع معلومات كفيل بالاستجابة لمثل التعاون من أجل التنمية ، ضمن فضاء دولي متشتت للغاية. إن مبدئي العالمية و الشمولية

اللذين ينبغي أن يهيكلا مفهوم مجتمع المعلومات يشهدان، في رأيي ، لصالح تكفل الاتحاد الدولي للاتصالات بهذا الدور.

فخامة الرئيس،

من المعترف به عموما أن الفوارق الاجتماعية داخل البلد الواحد تؤدي إلى فجوة رقمية أخرى ، داخلية هذه المرة ، يتعين علينا كقادة الإلمام بها بأبعادها كافة ، و تقديم ما يطلب من الحلول لها.

ذلك هو النهج الذي تنتهجه السياسة التي نطبقها في بلادي و التي أفيدكم ببعض عناصرها البارزة .

لقد شرعت الجزائر ، ابتداء من سنة 1999 ، في إصلاحات اقتصادية عميقة تمثلت على وجه الخصوص في تحرير قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال . و نحن نواصل هذا المسار و نعطيه دينامية جديدة تندرج تماما في إطار إعلان مبادئ و خطة عمل جنيف Genève .

من هذا المنطلق ، تم اتخاذ مبادرات هامة في بلادي باتجاه المواطنين و العاملين الاقتصاديين تتوخى دفع و تطوير استعمال تكنولوجيات الاعلام و الاتصال ، وهذا على غرار عملية « أسرتك Ousratic ، حاسوب لكل أسرة » المتمثلة في تجهيز 6 ملايين أسرة ، قبل 2010 ، بحاسوب موصول بالربط السريع بشبكة الأنترنت.

هذا و تقوم الجزائر بأعمال أخرى ذات بال من مثل إنشاء حظيرة معلوماتية ، في مدينة سيدي عبد الله الجديدة بضواحي الجزائر العاصمة ، التي يؤمل أن تكون بمثابة محرك لتطوير تكنولوجيات الاعلام و الاتصال في البلاد . إلى هذا يضاف برنامجان يتوخى أولهما تجهيز كافة الثانويات و المدارس في البلاد بالحواسيب مع إقامة شبكة وطنية للتعليم من بعد . وثانيهما إنشاء جامعة افتراضية . فضلا عن ذلك ، و سعيا لتحسين طرق تصريف الحكم، يجري إنجاز شبكة أنترانت INTRANET حكومية ستقدم سائر خدمات الاتصال الضرورية لحسن سير مؤسسات الدولة . و ستكون هذه الشبكة مفتوحة أمام المواطنين و العاملين الاجتماعيين الاقتصاديين و تصبح بعد مدة معينة وسيلة للاتصال التفاعلي بين الحكومة و المجتمع المدني.

قصارى القول ، إن الأمر يتعلق بسياسة لتملك تكنولوجيات الاعلام و الاتصال لوضعها في خدمة قضية التنمية و اتخاذها أداة لتدارك التأخر الاقتصادي ضمن الاستراتيجية التنموية للبلاد ، إدراكا منا بأنها قد أصبحت تشكل عاملا رئيسيا في النمو.

فخامة الرئيس،

إن أصواتا من الشمال و من الجنوب تتوحد للمنافحة من أجل إقامة شراكة حقيقية و إيجاد حلول ذات مصداقية

للمشاكل التي تطرحها هذه المسألة الجوهرية ، بما فيها إيجاد أشكال جديدة للتعاون حتى تصبح أنماط الاتصال الجديدة في مجتمع المعلومات عوامل للتماسك و الالتحام أكثر منها عوامل للتجابه.

و النتيجة أن إحلال مجتمع المعلومات القائم على التقاسم و التضامن سيبقى ، في غياب إرادة سياسية معبر عنها و مطبقة بوضوح ، مجرد وهم ، و هذا لكون المقاربة المفضلة إلى حد اليوم تقوم على العديد من الشروط و الإكراهات المفروضة على بلدان الجنوب باسم الفعالية و العقلانية الاقتصادية ، بينما لا تلقى الاقتراحات السياسية المجدية حقا التي تتقدم بها هذه البلدان سوى صدى محدود لدى البلدان المتقدمة التي يتغذى خطابها من تبرئة إيديولوجية للذمة قابلة للرد.

إن التحدي إنما يتمثل ، بالنسبة لنا ، في أن نقنع أنفسنا بأن مجتمع المعلومات ليس مفهوما جامدا و بأنه يتعين علينا أن نعد العدة للتطورات التالية التي قد تقودنا إلى مجتمع للمعرفة يكون بالتأكيد أشد تعقيدا بكثير من مجتمع اليوم، في هذا العالم الذي يتحول إلى قرية الغد والذي ستزيده التكنولوجيات الجديدة تقليصا.

من ثمة ، ينبغي إيلاء الأولوية إلى التطبيق السريع والفعال للمبادئ التي تحظى بعد بالقبول من أجل تمكين

مواطني العالم من الإستفادة من مزايا تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و من الاستعداد لمواجهة الأوضاع الصعبة التي ستنجم حتما عن التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية التي يتسبب فيها إبداع الإنسان.

إن شبكة مجتمع الاعلام الكثيفة يجري حبكها بسرعة فائقة ، فلا بد أن تشارك كل شعوب العالم في حبك هذه الشبكة و تستفيد منها . و ستكون هذه القمة على موعد مع التاريخ إن هي تكفلت حقا بهذا المطلب.

أشكركم على كرم إصغائكم.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.